

محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات  
والصناعات التقليدية

عدد 13

\* تاريخ الاجتماع: الخميس 10 جويلية 2025

\* جدول الأعمال: الاستماع إلى ممثلي النقابة المستقلة للمخرجين والمنتجين حول مقترن القانون المتعلق بالصناعة السينمائية عدد 03/2024.

\* الحضور:

- الحاضرون: (03)
- المعذرون: (06)
- الغائبون: (00)

\* ساعة افتتاح الجلسة: الساعة 11 و45 دقيقة بعد الظهر

\* ساعة اختتام الجلسة: الساعة 13 و20 دقيقة بعد الظهر

## أعمال اللجنة:

عقدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية جلسة يوم الخميس 12 جوان 2025 استمعت خلالها إلى السيدة سلمى بكار، رئيسة النقابة المستقلة للمخرجين والمنتجين وإلى السيد كاتب عام النقابة، إبراهيم اللطيف، حول مقترن القانون المتعلق بالصناعات السينمائية (عدد 03/2024).

وفي بداية تدخلهم ثمن ممثلو النقابة اهتمام النواب بتطوير الصناعة السينمائية والمجال السمعي البصري من خلال تقديمهم مقترن القانون معتبرين أنه يمثل مبادرة طموحة تهدف إلى إعادة هيكلة وتحديث القطاع السمعي البصري التونسي.

وقدّموا لمحّة تاريخية على مسار العمل على مشروع هيكلة مركز الاتصال السمعي البصري حيث يعود إلى بداية الثمانينيات، عندما تعددت المساعي إلى تطوير القطاع خاصةً مع بروز عدّة منصات جديدة، ولكن لم يتحقق بلوغ الهدف المنشود.

وأفادوا بأنه حاولوا على ترافق السنوات تطوير القانون الذي يرتكز خاصةً على هيكلة المركز الوطني للسينما والصورة دون نتيجة، وذلك نظراً لغياب الإرادة السياسية، وأكّدوا في ذات السياق أنه نظراً لقدم القوانين المنظمة للمجال ولتناقضها فإن المركز يعتبر اليوم مكبلاً نظراً لعدم تمكينه من آليات التنفيذ متمثلة في الاستقلالية في التصرف والاستقلالية المادية.

وقدّموا أثر ذلك لمحّة عن القطاع السينمائي حيث أوضحوا أنّ عمل أغلب المخرجين اليوم يتوقف على تمكينهم من الدعم اللازم، كما أوضح أنه ب مجرد شركات الإنتاج فإنه يوجد نظرياً ما يقارب 700 شركة إلاّ أنه فعلياً لا يتجاوز عددهم الخمس شركات.

وأضافوا أن تونس كانت سباقة في مجال السينما، وأصدرت عدة قوانين منذ السبعينيات إلاّ أنها لم تقم بتطويرها حتى تواكب الوضع الحالي، مؤكّدين في ذات السياق اعترافهم بأهمية الإطار التشريعي والمشاريع الثورية في القطاع التي تم تقديمها، وأن هدفهم اليوم لا يتمثل في الغاء كل ما سبق وإنما في العمل على تحييّنه وتطويره حتى يواكب التطورات الحاصلة في المجال السمعي البصري. وأكّدوا في الآن ذاته أنه دون تطوير القوانين وتحييّتها فإنه لا يمكن خلق صناعة سينمائية.

وشددوا على ضرورة التروي في دراسة مقترن القانون وخاصةً على تشكيل وزارة الشؤون الثقافية كطرف فاعل في نقاش مقترن القانون وكذلك كافة الهيئات المهنية المتدخلة حتى يتسمّ الخروج بقانون متكامل يستجيب إلى مختلف الحساسيات ويكون قابلاً للتطبيق.

هذا وقدّم ممثلو النقابة وثيقة تتضمّن رؤيتهم لمقترح القانون بعد دراسته من قبلهم وتنصّ على نقاط القوة التي تضمنها والثغرات التي ينبغي تعديلها.

وفي تفاعله أفاد السيد رئيس اللجنة أن مقترح القانون المعروض على أنظار اللجنة اليوم هو مقترح توجيهي يهدف إلى تجاوز منطق الدعم ويرمي إلى خلق آليات تمويل جديدة وتوفير إمكانية الحصول على قروض عبر توفير آليات الضمان حتى يتمكّن أصحاب القطاع من تمويل انتاجتهم وخلق صناعة سينمائية فعلية.

وبخصوص صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي أكّد على أن النقاشات لا تزال متواصلة في شأنه.

وفي تدخلاتهم أشار النواب أن اللجنة منفتحة على مختلف الأطراف المتداخلة في هذا المجال على اختلافها مؤكّدين على عدم تسريعها في دراسة مقترح القانون وحرصها على تطوير هذه النسخة الأولية حتى تستجيب لمصلحة الجميع، كما ثمنوا الوثيقة التي تقدّم بها المتتدخلون والتي تضمنت دراسة دقيقة لمقترح القانون.

كما أفادوا بضرورة تمكين المركز من الاستقلالية الازمة وإعادة تفعيله حتى يتسلّى له أداء مهمّاته على الوجه الأمثل.

وتطرّق بعض الأعضاء إلى ضرورة تنظيم وضعية التقنيين كذلك باعتبارهم يساهمون في دعم السينما في دول أخرى، مؤكّدين إلى اليوم أنه لم يتم الاستجابة لمطالبهم أو تنظيم وضعياتهم، حتى يتمكّنوا من المساهمة في تطوير الصناعة السينمائية في تونس.

وفي إجابتهم على ملاحظات النواب أفاد ممثلو النقابة المستقلة للمخرجين والمنتجين، أنهم تحاوروا مع عدد من الأطراف المتذلّلين بالقطاع والتي كانت اللجنة قد استمعت إليهم باعتبار أنهم يدافعون على قطاعهم جميع الأطراف المتداخلة فيه.

وبخصوص صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي أشاروا إلى ضرورة التناقش في شأنه مع مختلف الوزارات المتداخلة وبالأساس وزارة المالية والاقتصاد مع ضرورة تشكيل وزارة الشؤون الثقافية، مؤكّدين على أهمية خلق هذا الصندوق باعتباره سيساهم في خلق الإنتاج.

وأكّدوا من جهة أخرى أن المعضلة الأساسية تتمثل في غياب الأوامر التطبيقية، وعدم انفتاح وزارة الشؤون الثقافية على أهل القطاع. وجّددوا تأكيدهم على ثقتهم في مجلس نواب الشعب لتنظيم القطاع عبر استكمال النقاش في مقترح القانون.

وفي نهاية الجلسة أكد الأعضاء مجدداً على عدم تسريحهم وعلى انفتاحهم للاستماع إلى كافة الأطراف المتدخلة في القطاع سواء كانت الأطراف الحكومية أو الهيأكل المهنية حتى يتسعّي اصدار قانون متكملاً قابل للتطبيق يخدم المصلحة العامة مؤكدين على سعيهم لخلق صناعة سينمائية وتجاوز مسألة الاشراف على السينما بالطريقة التقليدية، عبر تفعيل دور المركز الوطني للسينما والصورة وتمكينه للاستقلالية المطلوبة حتى يتسعّي له ممارسة مهامه على أحسن وجه.

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

حمادي العشاري غيلاني

باديس بالحاج علي